الأمم المتحدة
A/RES/80/144
الجمعية العامة
Distr.: General
18 December 2025

الدورة الثمانون

البند 18 (ي) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2025

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/80/555، الفقرة 7)]

144/80 - التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 24/53 المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 و 189/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 245/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 216/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 238/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 وقراراتها 198/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 196/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 205/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 205/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 217/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 234/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 227/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 172/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعنونة "التنمية المستدامة للجبال"،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وتسليمها بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تسلِّم، في جملة أمور، بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، وتؤكد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية،

وإذ ترحب بانعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025 بإشبيلية، إسبانيا، وتؤكد من جديد وثيقته الختامية "التزام إشبيلية" الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها 323/79 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2025، والذي يضع إطارا عالميا مجددا لتمويل التنمية يستند إلى خطة عمل أديس أبابا[1] لعام 2015 بغاية التعجيل بسد النقص السنوي في التمويل المقدر بنحو 4 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة[2] وحفز استثمارات التنمية المستدامة بالحجم المطلوب في البلدان النامية ومواصلة إصلاح الهيكل المالي الدولي عن طريق الالتزام المتواصل والقوي بتعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[3]، وجدول أعمال القرن 21[4]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")[5]،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، الذي اتُّخذ فيه القرار 1/79 المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2024 المعنون "ميثاق المستقبل" مع مرفقيه،

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس[6] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه الكامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[7] التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام المتعلقة بها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، وإذ تبرز أوجه التآزر بين التنفيذ الكامل لكل من خطة عام 2030 واتفاق باريس،

---

(1) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(2) *Financing for Sustainable Development Report 2024* (*تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024*) (منشورات الأمم المتحدة، 2024)، الشكل الأول-1.

(3) القرار 288/66، المرفق.

(4) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني.

(5) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(6) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تسلِّم في جملة أمور بأن البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة تعد من بين البلدان المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات الواردة في التقارير الخاصة المعنونة *"الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية"* و *"المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير"* و "تغير المناخ والأراضي" وتقارير دورة التقييم السادسة، بما فيها الورقة عن الجبال التي تغطي فصولا متنوعة، الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تحيط علما بالتقرير المعنون "تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2025، الجبال والأنهار الجليدية: أبراج المياه"[8]،

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار السلبية لتغير المناخ على المناطق الجبلية المرتفعة، بما في ذلك انحسار الأنهار الجليدية الجبلية، وذوبان جليد التربة الصقيعية، وفقدان الصفائح الجليدية على نطاق ضخم، وتقلص عمق الغطاء الثلجي ومداه ومدته،

وإذ تقرّ بالعواقب الوخيمة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد على صعيد القضاء على الفقر والعمالة والتعليم والنمو والرفاه الاجتماعي والحد من انعدام المساواة، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، وعلى صعيد سبل العيش والقضاء على الجوع والأمن الغذائي والتغذية وسبل تلقي خدمات الرعاية الصحية، نتيجة للانكماش غير المسبوق للاقتصاد العالمي، مما فاقم التحديات التي يطرحها تغير المناخ،

وإذ ترحب بعقد المناسبة الخاصة الرفيعة المستوى بشأن العمل المناخي، التي اشترك في استضافتها الأمين العام ورئيس البرازيل في 24 أيلول/سبتمبر 2025، وإذ تلاحظ الإعلانات الموجهة لإتمام وتقديم المساهمات المحددة وطنيا قبل انعقاد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في بيليم، البرازيل،

وإذ تحيط علما مع التقدير باجتماع تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور أربع سنوات، الذي دعا إلى عقده الأمين العام في الفترة من 27 إلى 29 تموز/يوليه 2025 في أديس أبابا وشاركت في استضافته حكومتا إثيوبيا وإيطاليا، وإذ تحيط علما بالدعوة إلى العمل التي وجهها الأمين العام تحت عنوان "من روما إلى أديس وما بعدها"،

وإذ تحيط علماً مع التقدير أيضاً بحوار الخبراء الأول من نوعه بشأن الجبال وتغير المناخ، الذي عقده رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، على النحو المطلوب في الفقرة 181 من المقرر 1/م أ ت-5[9]، والذي أجري في 5 حزيران/يونيه 2024 خلال الدورة الستين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تسلم بأن المساهمات المنبثقة عن حوار الخبراء، وكذلك عن المناسبات التي نُظِّمت خلال الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في

(8) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (باريس، 2025).

(9) انظر FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1.

باكو في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قد عززت المناقشات بشأن الجبال وتغير المناخ،

وإذ تشير إلى قرارها 172/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن التنمية المستدامة للجبال الذي أعلنت فيه الفترة 2023-2027 خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية،

وإذ تشير أيضا إلى عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)[10] المتوخى منه اتّقاء تدهور النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم ووقفه وعكس مساره، بما في ذلك في المناطق الجبلية،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان أسبن الذي اعتمد في الاجتماع العالمي السادس للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (شراكة الجبال) الذي عقد في أسبن بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2022،

وإذ تشير إلى اتفاقية التنوع البيولوجي[11] وإذ ترحب بإسهام إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[12] في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفي المهمة 2030 لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030 وفي وضع المجتمع العالمي على مسار يفضي به إلى تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، وإذ تحث الأطراف وتدعو الحكومات الأخرى إلى أن تضمن، بدعم من كيانات الأمم المتحدة وبمشاركة من جميع أصحاب المصلحة الآخرين، التنفيذ المبكر والشامل للجميع والفعال للإطار[13]،

وإذ تسلم بأن اتفاقية التنوع البيولوجي ترمي إلى توطيد التعاون الدولي، بما في ذلك بين المحافل العالمية والإقليمية المعنية بالجبال التي ترمي إلى تشجيع حفظ التنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ في النظم الإيكولوجية الجبلية،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى وقف التدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي وعكس مساره،

وإذ تتطلع إلى انعقاد الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في يريفان في الفترة من 19 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2026، والذي سيتضمن أول استعراض عالمي للتقدم الجماعي المحرز في تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك ما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الجبلية،

وإذ تشير إلى المناسبة الرفيعة المستوى التي استضافتها مبادرة جبال الأنديز وحكومة كولومبيا في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024 خلال الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في كالي، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

---

(10) انظر القرار 284/73.

(11) United Nations, *Treaty Series,* vol. 1760, No. 30619.

(12) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

(13) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

وعبر الإنترنت في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2024، وفي روما في الفترة من 25 إلى 27 شباط/فبراير 2025، لتسليط الضوء على الصلة القائمة بين التنوع البيولوجي للجبال والعمل المناخي،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها 278/78 المؤرخ 2 أيار/مايو 2024 بشأن اليوم الدولي لوعل المارخور و 143/79 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن اليوم الدولي لنمر الثلوج، اللذين يسلطان الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة التدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي، بما في ذلك في المناطق الجبلية،

وإذ تشير كذلك إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030[14] وإذ تقر بأن الغابات بجميع أنواعها تسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وإذ تلاحظ مع التقدير ما شُهد في الآونة الأخيرة من إعلانات وتعهدات ومبادرات متصلة بالغابات،

وإذ تعترف بإعلان سِنداي وإطار سِنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث[15]، حيث جاء في الإطار، ضمن جملة أمور، أنّ الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مركزة للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على تحمّلها، وأنّ من المهم في هذا الصدد القيام، على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتشجيع على جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال، وذلك بوسائل منها تحديد المناطق التي تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر،

وإذ ترحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وإذ تلاحظ تسمية المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمياه، وإذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، الذي ستتشارك في استضافته السنغال والإمارات العربية المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض الشامل النهائي لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي ستستضيفه طاجيكستان،

وإذ تحيط علما مع التقدير بإعلان سنة 2022 سنة دولية للتنمية المستدامة للجبال بناء على اقتراح حكومة قيرغيزستان، وذلك بعد 20 سنة من سنة 2002 المعلنة سنة دولية للجبال، وبعد 20 سنة من إنشاء شراكة الجبال،

وإذ تشير إلى قراراتها 158/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 الذي أعلنت فيه عام 2025 السنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية وأعلنت 21 آذار/مارس من كل عام اليوم العالمي للأنهار الجليدية، على أن يبدأ الاحتفال بهما اعتبارا من عام 2025، و 326/77 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2023 بشأن العقد الدولي لتسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة، للفترة 2024-2033، و 321/78

(14) انظر القرار 285/71.

(15) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

المؤرخ 13 آب/أغسطس 2024، الذي أعلنت فيه الفترة 2025-2034 عقداً للعمل من أجل النهوض بعلوم الغلاف الجليدي لمواجهة التحديات المرتبطة بذوبان الأنهار الجليدية والتغيرات التي تطرأ على الغلاف الجليدي من خلال التعاون العلمي وجهود التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن التوقعات تشير إلى أن انحسار الأنهار الجليدية وذوبان التربة الصقيعية سيؤديان في العديد من المناطق الجبلية العالية إلى زيادة انخفاض ثبات المنحدرات، وزيادة تواتر الفيضانات والانهيالات الأرضية والانهيارات الثلجية، بما في ذلك في مواقع ومواسم جديدة، وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة الوعي بالتدابير المستدامة والتعاونية للحفاظ على الأنهار الجليدية وإلى تعزيز تلك التدابير،

وإذ تشير إلى قرارها 253/76 المؤرخ 15 آذار/مارس 2022 الذي قررت فيه إعلان سنة 2026 سنة دولية للمراعي ورعاة الماشية بناء على اقتراح من منغوليا بهدف التوعية وسد الثغرات المعرفية على الصعيد العالمي فيما يتصل بالفوائد الكبيرة للمراعي الصحية والرعي المستدام،

وإذ تسلّم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دورا بالغ الأهمية في توفير المياه والموارد والخدمات الأساسية الأخرى لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلّم أيضا بأن النظم الإيكولوجية الجبلية معرضة بشكل كبير إلى تزايد الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والنوازل الجوية وإزالة الغابات وحرائقها وتدهورها والتغيرات في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، التي لا تنتعش منها إلا ببطء، وبأنّ الأنهار الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم بدأت تتكمش وتتضاءل، متسببة في آثار متزايدة على البيئة وعلى سبل العيش المستدامة ورفاه البشر،

وإذ تقر بأن على الرغم من التّقدم الذي أُحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي والتعرّض لمخاطر الكوارث في ازدياد، لا سيما في البلدان النامية، ولا يزال الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة محدودا،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان مساهمة حيوية في إحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة وأن الاستفادة من كامل الطاقات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة لن يتحققا إذا استمر حرمان نصف الجنس البشري من التمتع بكامل حقوق الإنسان ومن الفرص،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن نحو 340 مليون نسمة من سكان المناطق الجبلية الريفية في البلدان النامية – وهو ما يمثل 55 في المائة من مجموع تعداد سكان المناطق الجبلية الريفية – كانوا في عام 2017 معتبَرين عرضةً لانعدام الأمن الغذائي، في زيادة شديدة عن عددهم في عام 2012، وإذ تقرّ في هذا الصدد بأن الضرورة تقتضي منح المناطق الجبلية ما تحتاجه من أولوية خاصة واهتمام عاجل، بطرق منها التركيز على ما تواجهه هذه المناطق من تحديات وما تتيحه من فرص،

وإذ تشجع الدول الأعضاء على تطوير مسارات مبتكرة تفضي إلى إيجاد أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج تماشيا مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 11/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[16]،

وإذ تلاحظ مع التقدير عمل مجموعات الأصدقاء الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة للجبال، من قبيل فريق التركيز المعني بالجبال المنشأ في عام 2001، ومجموعة أصدقاء البلدان الجبلية المنشأة في عام 2019، ومجموعة البلدان النامية الجبلية غير الساحلية كمجموعة تفاوضية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي أنشأتها أندورا وقيرغيزستان في عام 2023، وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة للجبال الذي عقد في نيويورك في 19 أيلول/سبتمبر 2022،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[17]؛

2 - ***تشجع*** الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهج كلية إزاء التنمية المستدامة للجبال، بوسائل من بينها إدراج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وتكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والمحاصيل التقليدية والأنماط الغذائية التقليدية واستغلال هذه الأمور بشكل مستدام، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، مع مراعاة أنّ العمل بنهج متكامل لإدارة المساحات الطبيعية يعالج قضايا إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحواض المياه والإدارة المستدامة للغابات، وكذا القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال نُهج تراعي تعدد الأطراف صاحبة المصلحة، من شأنه أن يفضي إلى التنمية المستدامة للمناطق الجبلية المرتفعة وإلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية الجبلية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الجبلية؛

3 - ***تشجع أيضا*** الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للجبال، على الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتربة وعكس مسارهما، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعو المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة إلى القيام بذلك أيضا؛

4 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (شراكة الجبال)، وهي تحالف الأمم المتحدة التطوعي الوحيد للشركاء المكرسين لتحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الجبلية وحماية البيئات الجبلية في جميع أنحاء العالم، الذي يستفيد من الدعم الذي تعهد به 671 عضوا، بما في ذلك 74 حكومة و 23 منظمة حكومية دولية و 574 من المجموعات الرئيسية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - في المناطق الجبلية، فضلا عن عمل مبادرة منتجات شراكة الجبال؛

5 - ***تؤكد*** درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، الذين يستفيدون بشكل محدود من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية في أغلب الأحيان، ويتعرّضون بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى تعزيز الأعمال التعاونية بما يشمل المشاركة الفعالة للجهات صاحبة المصلحة

(16) UNEP/EA.5/Res.11.

(17) A/77/217.

كلها وتبادلها للمعارف والخبرات فيما بينها، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية التي تعيش في المناطق الجبلية وثقافاتها، وذلك من خلال تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، فضلا عن بحث إمكانية وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

6 - ***تؤكد أيضا*** أهمية تنويع سبل كسب العيش وإتاحة فرص تحسين الدخل للمجتمعات المحلية الجبلية، وتحث، في هذا الصدد، على تشجيع الحلول المبتكرة ومهارات ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية الجبلية، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الفقر والجوع؛

7 - ***تؤيد*** إتاحة حصول البلدان النامية، بما فيها البلدان الجبلية، على الطاقة وفقا لاحتياجاتها الوطنية لكي تتمكن من معالجة التحديات التي تعترض حصولها على الطاقة من خلال تحديد الاحتياجات الخاصة بكل بلد عن طريق حشد المساعدة التقنية والمالية والأدوات اللازمة لإطلاق حلول لإتاحة الطاقة تكون ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة، وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، حتى يتسنى تجاوز العجز في الحصول على الطاقة؛

8 - ***تؤكد*** أهمية مجتمعات الزراعة الأسرية الجبلية والشعوب الأصلية باعتبارهما من حماة التراث الطبيعي والثقافي، وتشجع الدول الأعضاء على دعم الأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية، وعلى تعزيز السياسات الوطنية، حسب الاقتضاء، التي تدعم حيازة الأراضي المضمونة، وتتيح إمكانية الحصول على الموارد، وتضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما التمكين الاقتصادي للمرأة، وتمكّن السكان الذين يعيشون ظروفا هشة، وعلى تنفيذ إجراءات عملية يمكن أن تحمي فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وخاصة للشباب؛

9 - ***تقر*** بأهمية نهج الصحة الواحدة وغيره من النهج الشاملة التي تحقق فوائد متعددة لصحة ورفاه الناس والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك في المناطق الجبلية، والتي من شأنها أن تزيد من تعزيز القدرة على معالجة فقدان التنوع البيولوجي، ومنع ظهور الأمراض، بما في ذلك حالات العدوى الحيوانية المصدر، وما قد يقع من طوارئ صحية في المستقبل، والتأهب لها والتصدي لها، ومكافحة المقاومة لمضادات الميكروبات؛

10 - ***تؤكد*** ضرورة أن تحظى المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية التي تعيش في المناطق الجبلية، لا سيما في ميادين الزراعة والطب وإدارة الموارد الطبيعية، بكامل المراعاة والاحترام والتشجيع لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتشدِّد على أن الضرورة تقتضي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وتفاعلها بالكامل في اتخاذ القرارات التي تهمها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها المحلية في كل المبادرات الإنمائية، وذلك بالتشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية المعنية وبموافقتها، حسب الاقتضاء؛

11 - ***تسلّم*** بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على التكيف والصمود وقابليتهما للاستدامة في مواجهة تغير المناخ، وتلاحظ أن ممارسات الإنتاج المستدامة والحراجة الزراعية وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي في المناطق الجبلية هي أمور تكفل الأمن الغذائي والتغذية والتنوع الغذائي وجودة الغذاء، وتولّد الدخول لصغار المزارعين، وتساعد جهود الحفظ والإصلاح، مع معالجة أوجه تعرّض

نظم الإنتاج الغذائي بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتلاحظ أيضا أن المزارعين والرعاة في المناطق الجبلية يقومون بدور رئيسي في إيكولوجيا الزراعة؛

12 - ***تسلّم أيضا*** بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الفقر في المناطق الجبلية، وتُشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ تدابير ملموسة وذات أهداف محددة من أجل القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، في المناطق الجبلية؛

13 - ***تلاحظ*** أنّ المرأة غالبا ما تكون هي المسؤولة بالأساس عن إدارة الموارد الجبلية وهي العنصر الفاعل في الزراعة، وتشدد على أنّ الضرورة تقتضي تحسين فرص الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، بما فيها الأراضي والخدمات الاقتصادية والمالية، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، وأيضا تعزيز دور المرأة في المناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تهم مجتمعاتها المحلية وثقافاتها وبيئاتها، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المنفذة لتنمية المناطق الجبلية، في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

14 - ***تقر*** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة لتغير المناخ، وذلك من خلال ظواهر من قبيل تغيرات التنوع البيولوجي وانحسار الأنهار الجليدية الجبلية وتدفق السيول العارمة والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية، التي تؤثر على المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل تقليل الآثار السلبية لهذه الظواهر إلى أدنى حد وتعزيز تدابير التكيف معها وتفادي فقدان التنوع البيولوجي؛

15 - ***تسلط الضوء*** على الدور الحيوي للنظم الإيكولوجية الجبلية باعتبارها "أبراج المياه" وما لها من أهمية حاسمة في إمدادات المياه وإنتاج الغذاء ومقاومة تغير المناخ، وضرورة الدعوة إلى حمايتها واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام في إطار الصكوك والأطُر والهيئات ذات الصلة بما يتماشى مع ولايات كل منها من أجل تعزيز التكيف والقدرة على الصمود على المدى الطويل؛

16 - ***تقر*** بأن الغلاف الجليدي الجبلي له تأثير على مناطق الأراضي المنخفضة المحيطة، حتى الواقعة بعيدًا عن الجبال، وأن التغيرات الواسعة النطاق في الغلاف الجليدي تؤثر على النظم الطبيعية والبيولوجية والبشرية في الجبال والأراضي المنخفضة المحيطة، مع وجود تأثيرات واضحة حتى في المحيطات؛

17 - ***تقر أيضا*** بالدور الهام للغلاف الجليدي (الأنهار الجليدية والثلوج والجليد والتربة الصقيعية) في حفظ النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية تشكّل ركائز حيوية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه البشر، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا؛

18 - ***تبرز*** أهمية منع إلقاء النفايات والتلوث في المناطق الجبلية والحد منهما وإدارتهما على نحو مستدام، وتشجع الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين ومن خلال التعاون الدولي، حسب الاقتضاء؛

19 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على أن تقوم، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مصنَّفة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، بما يشمل اتجاهات التقدم والتغير، استنادا إلى المعايير ذات الصلة، وذلك من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز الأخذ بنهج متكامل وجامع في عمليات صنع القرار والتخطيط، مع ضمان تكملة الأطر الدولية القائمة بمؤشرات إضافية، وتجنب الازدواجية وتقليل عبء الإبلاغ إلى أدنى حد، وتلاحظ في هذا الصدد أن مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي مدرج في الإطار العالمي لمؤشرات أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[18] باعتباره مؤشرا للغاية 15-4 من أهداف التنمية المستدامة، وتلاحظ أيضا ضرورة التحقق من صحة البيانات الوطنية ذات الصلة وتحسين دقة بياناته وتحليلاته على المستوى القطري من أجل تنفيذ السياسات الملائمة الهادفة إلى إصلاح البيئات الجبلية وحمايتها؛

20 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعزز التعاون بين المؤسسات العلمية، بما فيها تلك العاملة في ميدان دراسات الأنهار الجليدية الجبلية، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأن تدعم أن يُتاح للمعنيين ما تتوصل إليه الأبحاث من نتائج واستنتاجات ليتسنى وضع سياسات وبرامج عمل عامة على الصعد الدولي والإقليمي والثنائي والوطني؛

21 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وكل الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مواصلة إذكاء الوعي العام، بوسائل منها الاحتفال باليوم الدولي للجبال الذي أُرسيت ممارسة الاحتفال به في 11 كانون الأول/ديسمبر بموجب قرارها 245/57، والسنوات الخمس للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية التي أُعلنت للفترة 2023-2027 في قرارها 172/77 فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية التي تتيحها الجبال، من خلال خدمات النظم الإيكولوجية أو السياحة المستدامة، على سبيل المثال، ليس للمجتمعات المحلية التي تقطن المرتفعات فحسب، بل لشريحة كبيرة أيضا من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة؛

22 - ***ترحب*** في هذا الصدد بمساهمة مبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية باعتبارها من وسائل تعزيز حماية البيئة وتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وسكّان المناطق الريفية، بما في ذلك فرص العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية؛

23 - ***تعرب عن قلقها البالغ*** إزاء عدد الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحدوث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات عبر العالم، وتسلّم بأنّ الحد من مخاطر الكوارث يتطلب نهجا وقائيا أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس يجسّد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتفاعل كافة أطياف المجتمع ومشاركتها، وتوفير سبل التمكين والمشاركة الشاملة والميسَّرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم من الكوارث، خصوصا أكثرهم فقرا، وهي كوارث يتفاقم كثير منها بفعل تغير المناخ، فضلا عن مراعاة ضعف السكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، وبالأخص في البلدان النامية؛

(18) القرار 1/70.

24 - ***تشجع*** الدول، حسب الاقتضاء، على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في الحد منها تعزيزا للقدرة على مواجهتها، وتطوير وتحسين استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، من خلال التوسّع في توليد واستخدام المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث، والإبلاغ المحسَّن عن المخاطر، ومشاركة المجتمعات المحلية الجبلية، ووضع خرائط ومنصات للمخاطر، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتطبيق النهج القائم على تقييم المخاطر في جميع أعمال التخطيط الإنمائي، حتى يتمّ التعامل مع الظواهر الطبيعية القاسية من قبيل تساقط الصخور والانهيارات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية والانهيارات الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات، وذلك بما يتفق وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[19]؛

25 - ***تشجع أيضا*** في هذا الصدد على زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، ولا سيما سكان الأرياف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج وفي التخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازتها، وفي سائر الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

26 - ***تلاحظ مع القلق*** أن إمكانية الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية في المناطق المرتفعة أقل منها في المناطق الأخرى، وتشجع الدول الأعضاء على تحسين البنية التحتية الأساسية في المناطق الجبلية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

27 - ***تقرّ*** بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للغابات وحفظ الجبال واستخدامها على نحو مستدام، فهي تعمل بالاقتران مع النظم الإيكولوجية الطبيعية الأخرى كمصارف ومستودعات طبيعية للتنوع البيولوجي وغازات الدفيئة تقللُ من الهشاشة في مواجهة آثار تغير المناخ وتتيحُ استمرارية الدورة الهيدرولوجية، وتشجع الدول الأعضاء على اعتماد الحلول المستمدة من الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية تماشيا مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[20]؛

28 - ***تشير*** إلى أهمية ضمان حماية النظم الإيكولوجية الجبلية وإصلاحها وحفظها، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لرفاه الإنسان وللنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأهمية تطوير سبل تنفيذية مبتكرة لحماية هذه النظم، وتنوه مع التقدير، في هذا الصدد، بإنشاء الصناديق ذات الصلة، بما في ذلك مرفق الجبال التابع لأمانة شراكة الجبال، مع التركيز على نماذج أعمال بمقدورها الصمودُ في وجه تغير المناخ وتعزيزُ التنوع البيولوجي في الجبال، والجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية للجبال، وتشجع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على دعمه بالتبرعات المالية؛

29 - ***تشجع*** على تكثيف الجهود التي تبذلها الدول وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه سكانها المحليين، بطرق منها تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الجبلية، من قبيل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ودعم برامج التعليم والثقافة والخدمات الإرشادية وبناء القدرات، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، وتعزيز دور الشباب من خلال التثقيف والتدريب في مجال التنمية

(19) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(20) UNEP/EA.5/Res.5.

المســـتدامة للجبال ومراعاة مدى التحديات الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يترتب عن التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

30 - ***تؤكد*** أنّ العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي للتقدّم في تحقيق التنمية المستدامة للجبال، وترحب بما شـــهده هذا العمل من تزايد مطرد خلال الســـنوات الأخيرة بفضـــل انعقاد العديد من المناسبات والاضطلاع بالعديد من الأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين ملائمة تحقّق التنمية المســتدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المســتدامة الوطنية، بوســائل منها بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها، حسب الاقتضاء؛

31 - ***تشجع*** على الاستمرار في العمل وطنيا وإقليميا وعالميا، حسب الاقتضاء، على تنفيذ مبادرات أصـــحاب المصـــلحة المتعددين والمبادرات العابرة للحدود، من قبيل المبادرات التي تحظى بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وذلك من أجل تعزيز التنمية المســـتدامة في المناطق الجبلية، وتلاحظ في هذا الصـــدد المبادرات العديدة التي تم اتخاذها، بما في ذلك الاجتماع العالمي الخامس لشـراكة الجبال الذي عُقد في روما في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديســمبر 2017، والمنتدى العالمي الرابع للجبال الذي عُقد في بيشكيك في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018، ومؤتمر القمة المعني بالجبال المرتفعة الذي عقد في جنيف في الفترة من 29 إلى 31 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019، والاجتماع العالمي الســـادس لشـــراكة الجبال الذي عقد في أســـبن في الفترة من 27 إلى 29 أيلول/ســـبتمبر 2022، والمؤتمر الدولي بعنوان "الحوار العالمي للجبال من أجل التنمية المســـتدامة: نحو عقد مؤتمر قمة بيشـــكيك الثـاني بعـد مرور 25 عـامـا على انعقـاد المؤتمر الأول" الـذي عقـد في قيرغيزســـتـان يومي 24 و 25 نيسـان/أبريل 2025، والنسـخة الأولى من مؤتمر سـاغارماتا سـامباد حول "تغير المناخ والجبال ومســـتقبل البشـــرية"، الذي عُقد في نيبال في الفترة من 16 إلى 18 أيار/مايو 2025، والذي أصـــدر نداء سـاغارماتا للعمل كوثيقة ختامية، والمؤتمر الدولي للجبال لعام 2025 الذي عقد في إنسـبروك، النمسـا، في الفترة من 14 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2025، وتتطلع إلى انعقاد الاجتماع العالمي السابع لشراكة الجبال الذي ستستضيفه حكومة أندورا في أندورا في الفترة من 26 إلى 28 آذار/مارس 2026، وترحب بالعرض السخي المقدّم من حكومة قيرغيزســـتان لعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للجبال في بيشـــكيك في الفترة من 21 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2027؛

32 - ***تشجع*** الدول الأعضـاء وجميع الجهات المعنية صـاحبة المصـلحة على النظر، حسـب الاقتضـاء، في المسائل المتعلقة بالجبال في العمليات المتصلة باتفاقيات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات العالمية ذات الصـــلة، وعلى دعم الجهود المبذولة في ســـبيل تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي والعابر للحدود كوسيلة للتنفيذ؛

33 - ***تدعو*** الدول الأعضـاء وجميع أصـحاب المصـلحة المعنيين إلى النظر، حسـب الاقتضـاء، في تكثيف جهودهم للدعوة والدعم من أجل إبراز أهمية المسائل المتعلقة بالجبال في الأطر الدولية؛

34 - ***تشـــجع*** الدول الأعضـــاء على تعزيز التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الاجتماع الرابع عشـــر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2018، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمد في عام 2022، وحفظ الحياة البرية بطريقة مراعية للمناخ، باعتبارها من أدوات الحد من الآثار التي تلحق بالمجتمعات والأنواع الأحيائية،

وترحب بالجهود التي تبذلها جهات شـــريكة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومعهد الجبال في تشجيع التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في المناطق الجبلية؛

35 - ***تشـــجع*** جميع الكيانات ذات الصـــلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصـــلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترســـيخ التعاون بين الوكالات على النهوض بالتنمية المستدامة للجبال؛

36 - ***تدرك*** أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نُهج التعاون العابر للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المســتدامة للســلاســل الجبلية وعلى تبادل المعلومات بهذا الشأن؛

37 - ***تلاحظ مع التقدير***، في هذا الســـياق، اتفاقية حماية جبال الألب[21] والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المســـتدامة، واعتماد بروتوكول الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين مؤخراً، ودخول بروتوكول النقل المستدام حيز النفاذ، وكلها يشجع على الأخذ بنُهج جديدة بناءة في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة للجبال ويوفر منتدى للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة، وتلاحظ نهجا ومبادرات أخرى عابرة للحدود من قبيل مبادرة الأنديز للجبال، والشـــبكة العلمية لمنطقة جبال القوقاز ومنتدى جبال القوقاز الذي تم إنشاؤه، والمنتدى الإقليمي لجبال أفريقيا، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة جبال الألب، وعملية زيوريخ، وشـــراكة التنمية المســـتدامة للجبال لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا، وبرنامج الرصد والتقييم لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا، والمنتدى الدولي المعني بمسألة نمر الثلوج والنظام الإيكولوجي لعام 2017، ودورة الألعاب العالمية الرابعة للرحّل في عام 2022، ومرصـد جبال البرانس لتغير المناخ، فضـــلا عن المبادرات الأخرى ذات الصـــلة التي تشـــجع التعاون والحوار عبر الحدود التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات شريكة أخرى؛

38 - ***تدعو*** الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وفق ولاياتها، إلى مواصلة العمل على تعزيز الدعم المقدم إلى التنمية المستدامة للجبال بطرق منها المشاركة في مبادرة "خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية"؛

39 - ***تشدّد*** على أن تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تغطّى من التبرعات، وأن يكون تنفيذها رهنا بما يتوافر وما يقدم من تبرعات؛

40 - ***تهيب*** بالبلدان الجبلية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، مثل الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمستثمرين، إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال النهوض بالآليات المالية المقامة بين البلدان الجبلية واجتذاب الاستثمارات؛

41 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثمانين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما يشـــمل مبادرة "خمس ســـنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية"، في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة للجبال" من البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة 64
15 كانون الأول/ديسمبر 2025

---

(21) United Nations, *Treaty Series,* vol. 1917, No. 32724.